جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

المُشَاكَلة النحويّة

حسين أحمد بوعباس

أستاذ مساعد
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب - جامعة الكويت
Na7wy@hotmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠١٦/٩/٢٠
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٧/٤/١٨

المُشَاكَلة النحويّة

حسين أحمد بوعباس

الملخص:

المشاكلة مفهوم استعمله النحاة لتفسير أحكام نحوية كثيرة منثورة في أبواب متعددة، وهذا البحث يدرس هذا المفهوم وأثره في النحو العربي على مستوى الحكم ومستوى تفسيره وارتباطه بغيره من الأحكام، وقد اعتمدت هذه الدراسة على جمع المواضع والنصوص التي ورد فيها هذا المصطلح وغيره مما أراد به النحاة المفهوم نفسه. وتظهر أهمية هذا الموضوع في قدرته على بيان الأثر المحوري لمفهوم المشابهة في الفكر اللغوي العربي، فإذا كان ذلك واضحًا في علم البلاغة، فإنه ما زال محتاجًا إلى العناية في الدرس النحوي لقلة الالتفات إليه. وقد جاء البحث في مقدمة وثلاثة مباحث، أولها لمصطلح المشاكلة، والثاني لدراسة صور المشاكلة النحوية، وأما الثالث فيدرس الإطار النظري للمشاكلة، ثم تأتي الخاتمة مشتملة على أهم نتائج البحث.

الكلمات المفتاحية: المشاكلة، المشابهة، الحُكم الإعرابي، محددات العدد.

Grammatical Homogeneity

Husain Boabbas

Abstract:

Homogeneity is a concept used by grammarians to explain several grammatical provisions dispersed amongst multiple fields. This research paper examines this concept and its impact on Arabic grammar at the syntactical and interpretation levels and how it relates to other rules. This study compiles locations and texts in which the term is mentioned and others used by grammarians to relay the same concept.

The impact of this issue is clear in its ability to display the pivotal impact of the concept of homogeneity in the Arabic linguistic rhetoric. Despite that fact that it appears clearly in the field of comparative literature, there is still some room for further investigation in the grammatical discourse due to lack of attention granted to it.

This research paper includes an introduction and three research points, the first is for the term (Almoshakalah). The second which investigates the theoretical framework of homogeneity and the third which investigates various forms of grammatical and linguistical homogeneity after which the conclusion states essential research points.

Keywords: homogeneity, linguistic rule, pluralism criteria, similarity.

المقدمة:

في استقراء النص المسموع لاستنباط نمطه التحليلي ورصْدِ سلوك عناصره، ثم تفسير هذا النمط أو هذا السلوك تفسيرًا متّسقًا لا يَنقض بعضُه بعضًا قضى علماء العربية قرونًا كثيرة، وقد كان مِن ذلك أنهم كشفوا خواصّ لغوية مختلفة أثّرت -على تفاوُت فيما بينها- في سَوق العناصر اللغوية في مسالكها التي سلكَتها في العربية. وقد اختلفت تلك الخواصّ فيما حَظيتْ به من جهد الدارسين تبعًا لشهرتها وأثرها في المصنفات النحوية.

وقد وجدتُ مِن ذلك مصطلحَ المشاكلة الذي لا يكثر وروده في المصنف النحوي التعليمي= حريًّا بالنظر والدراسة؛ لوروده في كتب المتقدمين في مباحث مختلفة لا تكاد تجد فيما بينها مِن رابط، فوددت دراسته في هذا البحث لاستجلاء مساحته وأثره لدى النحاة.

وتأتي أهميةُ دراسة المشاكلة مِن تعلُّقها بأصول النحو مِن باب التعليل، وأصول النحو. ومع كثرة دراسات المحدثين فيه، إلا أنه ما زال علمًا ينتظر عنايةً كبيرة من الدراسين تُطْلعنا على الجانب الفكري الذي كان يحكم النحاة، ويجري مباحثهم في هذه المجاري التي سلكوها ويصوغ إنتاجهم بالصورة التي جاء بها. فدراسة (المشاكلة) قد تكون جزءًا من السعي في هذا الاتجاه.

ومن جانب آخر تأتي أهمية دراسة المشاكلة من أنّها كانت وسيلة استعملها النحاة مع وسائل أخرى لإثبات رؤيتهم للعربية بأنها اللغة المحْكَمة المتسقة الأجزاء، وأنّ هذا الاتساق متحقّق في عناصرها في جميع المستويات الوظيفية، فكان هذا البحث في اتجاه رصد المواضع التي أعملوا فيها المشاكلة في هذا السبيل، وأثر ذلك في النحو العربي.

وكان لِدراسة المشاكلة صعوبات ثلاث: أُولاها على مستوى تقرير المصطلحية فيه، والثانية في تقرير اختلافه عن المشاكلة البلاغية، والثالثة قلّة مادته لعدم ذيوعه في المصنفات النحوية وفق النظرة العجلى.

أمّا الأولى فإنّ الاعتراض بها قد يَقوى إذا ما عرَفنا تعدُّد الألفاظ الواردة في موضوعنا عند النحاة، كما أنَّ تتبُّع المصطلح غير المستقر يُظهر ورودَه عند نحويٍّ دون آخر، ولكن هذا لا يَسوغ مبرِّرًا للاعتراض على دارسه بنفي مصطلحيته؛ لأنّ تَعاقب ألفاظ مختلفة على المفهوم الواحد سمةٌ مشهورة في المصطلح النحوي المبكّر، بل تجده أحيانًا في غير المبكّر، فلا يصح اتخاذ عدم الاطراد في استعماله حجةً في عدم عدّه مصطلحاً، فثبوت مصطلحية لفظٍ ما تتحقق أحيانًا في استعمال النحوي الواحد بله أكثر من واحد، وهذا لا يناقض شرط التواضع في المصطلح؛ لأنّ التواضع يبدأ بواحد ثم يذيع وهذا متحقّق في المشاكلة حسب ما سيأتي في مبحث المصطلح. وفي سبيل تعضيد مصطلحية المشاكلة حرصتُ في البحث على اعتماد النصوص التي يرد فيها لفظ المشاكلة أو أحدُ مشتقاتها، إلا نصوصًا نادرةً جاء فيه أحد مرادفاتها.

الصعوبة الثانية أنّ لدى البلاغيين مصطلح المشاكلة أيضًا، وتخليص المشاكلة النحوية منها يتضح إذا التفتنا إلى أنّ تعريف المشاكلة البلاغية: "ذِكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقًا أو تقديرًا لنكتة مفيدة"، وهذا يعني أنها انحراف أسلوبي عن أنماط التعبير المعتادة، وهي تَدخل -في القول الراجح- في المجاز، والصحبةُ اللفظية هي العلاقة المصحِّحة للمجاز (الفهيد، ٢٠١٢: ١٦٣، ١٧٦)[1]. وهذه القيود توضّح الاختلاف بينها وبين المشاكلة النحوية التي تعتمد على رصد الخصيصة المشتركة بين العنصرين اللغويين ليُحمَل أحدهما على الآخر أو لتفسيرِ جزْيِ أحدِهما مجرى الآخر، فهي تَرِد في معالجة اللفظ صوتاً وحرفًا وكلمة وتركيبًا وتعيينِ حكمه، كما ترِد في تفسير هذا الحكم، فهي ظاهرة أشمل من المشاكلة البلاغية -كما سيتضح في المبحث الثاني- وهذا الاتساع قد يبيح قبولَها بعضَ أمثلةِ البلاغيين لمشاكلتهم، لكنه يمنع المساواة بين المشاكلتين أو الاستغناء بإحداهما عن الأخرى.

وأمّا الظن بقلةِ ذكر المشاكلة في مصنَّفات النحو ،فهو أمر يُبطله هذا البحث والدراسات السابقة له، ومِن هذه الدراسات[2]:

- دراسات في اللسانيات العربية (المشاكلة، التنغيم، رؤى تحليلية) د.عبد الحميد السيد.
- ظاهر المشاكلة في الصرف العربي، د. إبراهيم جميل محمد.
- المشاكلة، دلالتها ومواقعها في القرآن الكريم، محمد محمد عبد العليم دسوقي.
- المشاكلة في فكر النحاة، د. إبراهيم جميل محمد.
- المشاكلة في القرآن الكريم؛ دراسة نحوية دلالية، لم أعرف صاحبه.
- المشاكلة في اللغة العربية صوتيًّا وصرفيًّا، ماهر هاشم، ووجدتُ معالجته للموضوع كافية للموضوع، فأخرجتُ المشاكلة الصوتية والصرفية من بحثي.
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د. حسن الملخ، وعقد في أربع صفحات مبحثًا للمشاكلة التي قسمها على قسمين سماعي وقياسي، وعدّ القياسية من وسائل رفع اللبس (الملخ، ٢٠٠٠: ١٣٧-١٤٠).
- مِن وحي القرآن، د. إبراهيم السامرائي، ويبدو أنه ذكر أمثلةً من المشاكلة.

ويَذكر حاجي خليفة لمحمد بن معلًّى الأزديّ البصْريّ المتوفَّى ٥٠٥ كتابًا عنوانه: المشاكلة في اللغة (خليفة، ١٩٩٢: ١٦٩١/٢)، ولم أجد له ذكرًا في عصرنا.

وجاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة. عالج المبحث الأول المصطلح، والثاني عنوانه: مظانّ المشاكلة، عرضت فيه حالاتها ومواضع ذكر النحاة لها، وأمّا المبحث الثالث فعنوانه: الإطار النظري للمشاكلة، حاولت فيه بيان مفهومها وأهميتها وسماتها وأثرها والعوامل المؤثِّرة فيها على قدر ما تيسَّر استنباطُه من كلام النحاة فيها. وقد اخترت تأخير الإطار النظري عن حالاتها لاحتياج الإطار إلى بيان الحالات قبل صياغته، ودرءًا لتكرار الكلام في المبحثين والاكتفاء بالإحالة على ما تَقدّم من الحالات والمظانّ.

الأول: مصطلح المشاكلة:

في تتبُّع المشاكلة في نصوص النحاة وجدتهم استعملوا ألفاظًا مختلفة على مدى المراحل التاريخية المختلفة في تاريخ التصنيف النحوي، فمِن ذلك لفظ المجانسة الذي استعمله أبو علي الفارسي والزمخشري والسمين الحلبي (أبو علي، ١٩٩٣: ٦١/١، ٣٥٠، ٣٥٧، ١٠/٢؛ الزمخشري، ١٩٨٦: ٢٤٩/٤؛ السمين الحلبي، ١٩٨٦: ٧٧٩/١٠)، ولم

يلتزموا فيه صورة واحدة فقد جاء بلفظ المجانسة والتجانس، وبصورة الفعل: يجانس. ووجدت السيرافي والباقولي استعملا لفظ المطابقة (السيرافي، ٢٠٠٨: ٣٨٤/١، ٨٤/٢؛ الباقولي، ٢٠١٦: ٦٤٠، ٦٤٥)، واستعمل أبو علي المشابهة فصاغ منها أَشبَه (أبو علي، ١٩٩٣: ٢٦١/٢-٢٦٢)، ومما استعملوه أيضًا الإتباع والتبعية وهما في كلام أبي علي والباقولي (أبو علي، ١٩٩٣: ٣٣/٢؛ والباقولي، ٢٠١٦: ٦٦٨)، ومنها لفظ المناسبة الذي وجدته عند ابن الحاجب والرضي والأشموني والصبّان(الرضي، ١٩٧٥: ٤/٣-٥ وفيه نصُّ ابن الحاجب، والصبان، ٢٠٠٧: ١٢٢/٢)، ومنها أيضًا التعادل الذي حكاه أبو حيان عن ابن عطية (أبو حيان، ١٩٩٣: ٤٥/٦، واللفظ ورد في كلام ابن عطية ٢٠٠٢: ٩٠٦ ولكن بسياق مختلف)، وأدى سيبويه معنى المشاكلة بقوله: "ليكون معنى واحدًا" (سيبويه، ١٩٨٨: ١٠٠/١) ، فشرَحه أبو علي بلفظ المشاكلة (أبو علي، ١٩٩٠: ١٢٨/١).

وأمّا مصطلح المشاكلة فنجد أقدم ذِكر له عند سيبويه بصورة المضارع (سيبويه، ١٩٨٨: ٣٣/٣)[٣]، ثم يأتي بصورة (المشاكلة) عند الفرّاء (الفرّاء، ١٩٥٥: ٢٧٨/٣)، ومن بعده يَرِد عند ابن السرّاج (ابن السرّاج، ١٩٨٧: ٢٥٣/٢) والسيرافي (السيرافي، ٢٠٠٨: ١٥٢/٣، ١٢٥/٥) وأبي علي (أبوعلي، ١٩٩٣: ٣٤٨/١، ٣٨٢، ٤٦٤/٢، وابن جني، ٢٠١٠: ص٣٥٢) وابن مالك (ابن مالك، ٢٠١٠: ٦٢١/٢) وابن عصفور (ابن عصفور: ٣٦٦/١) والرضي (الرضي، ١٩٩٦: ٤٥٩/١) وغيرهم كثير، وقد يقع لديهم أحيانًا بصورة الفعل ماضيًا أو مضارعًا، لكنه بقي الأكثر استعمالا في كلامهم مما جعله أجدر بأن يُعدّ المصطلح الأساس في الدلالة على مفهومه النحوي[٤].

الثاني: مظانّ المشاكلة النحوية:

وأعني المواطن التي وردتْ فيها المشاكلة واتخذتْ منها حالات لها، وهي:

أ- الحُكم الإعرابي ورُتبتُه:

المراد بالحكم هنا الإعراب أو البناء، ورُتبته تعني قوته أو ضعفه، ومستوى رجحانه، وقد كانت المشاكلة سبب إصدار الحكم أو اختياره -إذا تعدَّد- في أبواب نحوية مختلفة، ومن أشهرها:

- باب الاشتغال الذي كان اختيار الحكم فيه كثيرًا ما يَعتمد على المشاكلة، فمن ذلك قولهم: رأيتُ زيدًا وعَمرًا كلّمتُه، وقولهم: رأيتُ عبد الله وزيدًا مررتُ به، وقولهم: لقيتُ قيسًا وبكرًا أخذتُ أباه، ولقيتُ خالدًا وزيدًا اشتريتُ له ثوبًا. فالمختار نصبُ ما بعد الواو؛ "لأنك إذا عطفتَ جملةً على جملة فكانت الجملة الأولى فيها الاسمُ مبنيٌّ على الفعل= كان الأحسن في الجملة الثانية أن تشاكل الأولى" (ابن السراج، ١٩٨٧: ٢٥٣/٢)[٥].

وليس الاختيار محصورًا في الواو، بل يقع في غيرها كقولهم: إنّ الأحسن النصب بعد "حتى" في مِثل: ضربتُ القومَ حتى زيدًا ضربتُه، ويجوز توجيه "الأحسنيّة بأنَّ في النصب مشاكلة الضمير لمرجعه في الإعراب" (الصبّان، ٢٠٠٧: ١٥٣/٣)[٦].

ثم فرّعوا على ذلك المشاكلتَين في الجملة ذات الوجهَين في مِثل قولهم: زيدٌ ضربتُه وعمرًا كلَّمتُه، وقولهم: زيدٌ قام فعَمرًا أكرمتُه في داره، "فالرفع مراعاة للكبرى، والنصب مراعاة للصغرى، ولا ترجيح لأنّ في كل منهما مشاكلة"، أي مشاكلة المعطوف عليه (الأشموني، ٢٠٠٧: ١٢٤/٢، والصبان، ٢٠٠٧: ١٢٤/٢)[٧]، ومما حُمل على المشاكلتين في ذات الوجهين قوله تعالى:﴿والنَّجْمُ والشَّجَرُ يَسْجُدانِ، والسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ (سورة الرحمن: ٦-٧)[٨] "فإنَّ الاختيار كان النصب، وإن كان الصدر قوله: ﴿والنجمُ والشجر﴾ لأنَّ قوله (يسجدان) فعل وفاعل" (الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٣، ٦٤٥)[٩]. أي أنَّ المشاكلة بين جملة (يسجدان) والمعطوف بعدها، وأمّا على قراءة الرفع لأبي السمّال (الخطيب، ٢٠٠٠: ٢٤٩/٩)، فالمشاكلة مع الاسمية في رفع (السماء) مبتدأ. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿القَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾ الذي جاء برفع (القمر) ونصبه، «فمن نصَب نَظَر إلى قوله ﴿نَسْلَخُ مِنهُ النَّهَارَ﴾، ومَن رفع نظر إلى قوله: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ الأَرْضُ﴾، ﴿وآيَةٌ لَهَمُ اللَيْلُ﴾ (الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٣، والآيات على الترتيب: سورة يس: ٣٩، ٣٧، ٣٣، ٣٧).

ويُوجدونك غيرَ ذات الوجهين نصوصًا قرآنية -يصفها سيبويه بالكثرة (سيبويه، ١٩٨٨: ٨٩/١)- وَجَّهُوها بالمشاكلة، من ذلك قوله تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ بتقدير: ويعذِّب ليشاكل (يُدخل)، وقوله: ﴿فَرِيقاً هَدَى وَفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمْ الضَّلالَة﴾، وقوله: ﴿وَعَادًا وثَمُودَ وَأَصْحابَ الرَّسِّ وقُرُونًا بينَ ذَلِكَ كَثِيرًا وكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾ بتقدير: بيَّنّا أو أَنذرْنا كُلًّا (الآيات على الترتيب: سورة الإنسان: ٣١، وسورة الأعراف: ٣٠، وسورة الفرقان: ٣٩. و انظر مثلا: سيبويه، ١٩٨٨: ٨٨/١، وأبي علي، ١٩٩٣: ٤٦٤/٢، والباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٣، والباقولي، ١٩٩٥: ص٩٧١)، ومنه قوله تعالى: ﴿والجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ﴾ (سورة الحجر: ٢٧) "منصوب بفعل محذوف ليُشاكل المعطوف عليه" (العكبري، ١٩٧٦: ٧٠٠/٢، وانظر الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٧٠)؛ يريد قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنا الإنْسَانَ﴾ (سورة الحجر: ٢٦)، ويجب نصب (الأنعام) في قوله تعالى: ﴿وَالأَنْعامَ خَلَقَها لَكُمْ﴾ (سورة النحل: ٥)؛ لأنها معطوفة على ﴿خَلَقَ الإنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ (ابن هشام، ١٩٧٩: ١٠/١، والآية في سورة النحل: ٤). ومن المشاكلة توجيههم نصب "رهبانية" في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ (سورة الحديد: ٢٧) بفعل تقديره: وابتدعوا رهبانية، "ليطابق الفعلَ المصدَّرَ به الكلام" (الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٢)[١٠].

فيتضح مما سبق أنَّ هذه الحالات في باب الاشتغال اجتمع فيها الاشتغال والعطف بين الجمل فاقتضت المشاكلة بين المعطوفة والمعطوف عليها (السيرافي، ٢٠٠٨: ٣٩٩/١، وابن هشام، ١٩٧٩: ١٠/١، ١٢/٢)[١١]. وليس الأمر محصورًا في مشاكلة المعطوفة للمعطوف عليها أي الجملة السابقة، بل أجرَوا الحكم نفسه في مشاكلة الجملة اللاحقة نحو: زيدًا ضربتُه وأكرمتُ عمرًا (الصبّان، ٢٠٠٧: ١٢١/٢)، وكأنّ المشاكلة في الاشتغال تُراعَى بصورتيها المتقدّمة والراجعة.

- في باب الصفة تُؤثَر الصفة على الحال إذا كان صاحبهما نكرة، فتنوب الصفة عن معنى الحال؛ لأنَّ "الصفة مشاكلةٌ للفظِ الأول؛ أي الموصوف أو صاحبه، فتكون أَولى من الحال المخالفة للفظ الأول(...)، فكرهوا العدول عن لفظ مشاكل للَّفظِ الأول إلى لفظ يخالفه لغير خلافٍ في المعنى" (السيرافي، ٢٠٠٨: ٤٤١/٢).

- في باب النداء يُختار الرفعُ في المعطوف على المنادى في مثلِ قولك: يا زيدُ والنَّضْرُ؛ "لِما فيه مِن مشاكلة الحركة" (الأشموني، ٢٠٠٧:

٢٣٢/٣) ، أي حركة "اللفظ المتقدم، وهو لفظ المعطوف عليه" (الشاطبي، ٢٠٠٧: ٣٠٩/٥)[١٣].

- وفي النداء أيضًا في أحد وجوه المنادى المضاف إلى ياء المتكلم تُحذف الياء و"يُضمّ آخره ضمةً مشاكِلةً للمفرد المبني، فهو منصوب تقديرًا بفتحة مقدّرة منَع من ظهورها ضمةُ المشاكلة" (الصبان، ٢٠٠٧: ٢٤٣/٣). وفيه أيضًا في (يا زيدَ زيدَ اليَعْملات، يا تَيمَ تيمَ عَدِيٍّ) "عدمُ تنوين الثاني -أي زيد وعديّ- على هذا الوجه، الذي قبله للمشاكلة" (الصبان، ٢٠٠٧: ٢٤٠/٣)[١٣].

- الجرُّ على الجوار، مثل قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَربٍ، "تركوا الرفع في "خرب" وجرُّوه حرصًا على المطابقة" (الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٥) أي المشاكلة، وبعبارة سيبويه: "أتبَعُوا الجرَّ الجرَّ"، وفي موضع آخر يقول: "أن يكون آخرُه على أوله" (سيبويه، ١٩٨٨: ٤٣٦/١، ٦٧)، وهذا شرطُه المطابقةُ في العدد والجنس؛ لتكتمل المشاكلة المسوّغة لهذا الجرّ الذي لا يقع إلا "إذا كان الآخِر بعدّة الأول، وكان مذكَّرًا مثله أو مؤنَّثًا" في قول الخليل (سيبويه، ١٩٨٨: ٤٣٧/١).

- في الاستثناء إذا وقع المستثنى بين المستثنى منه وصِفته، مثل قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدًا خيرٌ منك، وما قام القومُ إلا زيدًا العقلاءُ، "فالإتباع فيه هو المختار للمشاكلة" (السيوطي، همع الهوامع ٢٥٨/٢)[١٤].

- في الإضافة "يجوز حمل توابع ما أُضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب" (الرضي، ١٩٩٦: ٤١١/٣). وكذلك في الإضافة في توجيههم حذف نون الوقاية من "قدني" ضرورةً في قول الراجز:

قَدْنِيَ مِن نَصْرِ الخُبَيْبَينِ قَدِي

بأنَّ "مشاكلةَ اللاحق للسابق تُرجِّح احتمال" ذلك، على احتمال كسرها لإشباع الروي (الصبّان، ٢٠٠٧: ١٨١/١).

- في الممنوع من الصرف كان حملُ الجرِّ على النصب في علامة الإعراب أولى من حمله على الرفع؛ "لِما بينهما من المشاكلة في استوائهما كتابة"؛ مثل الكاف في ضربتُك وغلامك، واشتراكهما في وصول الفعل إليهما ووقوعه عليهما، وغير ذلك (السيرافي، ٢٠٠٨: ١٦٤/١، ١٣٠).

- في نصب المضارع بعد الفاء والواو قَرَن الفرّاء وجوب النصب وجوازه بانتفاء المشاكلة وتَحقُّقها، فمِن ذلك أنه في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَيْكَ مِن حِسابِهِمْ مِن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُم﴾ يوجب نصب "فتطردهم"؛ لأنّ الفاء مردودةٌ على "ما عليك"، وهو ظرف "لا يشاكل الفعل"، وكذا حكمُه إذا كان ما قبل الفاء اسمًا أو فعلاً ماضيًا؛ لأنهما لا يشاكلان المضارع، فإذا كان مشاكلاً للفعل المضارع الواقع بعد الفاء جاز النصب والإتباع أو الاستئناف (الفرّاء، ١٩٥٥: ٢٨/١)، وكذلك في الواو وثُم وأو إذا كان ما بعدها وما قبلها غير متشاكلين في البنية المضارعية أو المعنى (الفرّاء، ١٩٥٥: ٦٨/٢).

- وفي تسكين المضارع المنصوب (يبني) ضرورةً في قول الشاعر:

ويَرغبُ أنْ يَبني المعاليَ خالدٌ ويَرغبُ أن يَرضى صَنيعَ الألائم[١٥]

يقول الحلبيّ: "سَكَّن (يبني) المنصوب بأنْ للضرورة، وحسَّنَها مُشاكلُه" (البغدادي، ١٩٨٨: ١٣٦/٧)؛ أي: أن يرضى.

- المضارع المعطوف على جواب الشرط المجزوم الأحسنُ فيه الجزم؛ "ليكون مشاكلاً لِما قبله في اللفظ، ولم يُخلَّ من المعنى بشيء" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٤٦٤/٢)[١٦].

- في باب إعمال الأسماء عمل الفعل يفسِّر السيرافي جواز ذلك بجواز حمل الأسماء على الأفعال وعكسِ ذلك إذا كان بينهما مشاكلة (السيرافي، ٢٠٠٨: ٤٣٦/١)[١٧]. "و اللافت للانتباه أن المشاكلة تكون بين اسم الفاعل و الفعل المضارع في الحركات و السكنات و العمل، أما الأوصاف الأخرى : اسم المفعول و الصفة المشبهة و صيغ المبالغة و اسم التفضيل فمحمولة على اسم الفاعل."

- وفي حركات الإعراب يُنقل عن الخليل أنَّ "أول[١٨] الحركات الضمة؛ لأنها من الشفة، وأول ما يقع في الكلام الفاعل، فكان حقُّ الكلام إذا حُمل على المشاكلة أن يَقسم أولَ الحركات لأول الأشياء" (السيوطي، ١٩٨٥: ٣٥٢/١).

- في الموازنة بين القطع والعطف في أحد التراكيب قال السيوطي: "والقطع أحسن؛ لأنّ العطف ضعيف لعدم المشاكلة" (السيوطي، همع الهوامع ٣٩١/٢).

- في البناء يُفسَّر بناء المضارع المتصل بنون النسوة بالحمل على بناء الماضي المتصل بها؛ "لأنَّ مشاكلة الفعل المضارع الماضي أكثر من مشاكلة الاسم" (السيرافي، ٢٠٠٨: ١٥٧/١)، وكذلك وَجَب بناء أسماء الإشارة "وبناءُ الضمير معها لمشاكلتها لحروف المعاني"؛ لأنَّ حروف المعاني تَدخل على كل شيء، وكذلك الضمائر وأسماء الإشارة (السيرافي ، ٢٠٠٨: ٥٨/١). وفي البناء أيضًا يُبنى المنادى المفرد على الفتح "لأنها حركةٌ تشاكل إعرابَه لو أُعرب" (المرادي، ٢٠٠٨: ١١٣١/١)، وهذا الأخير جاء على عكس ما ذكرناه قريبًا في النداء المعرَب من مشاكلة المعرَب للمبني، وهنا تجد المبني يشاكل المعرَب.

وهكذا ترى أنّ المشاكلة في الحالات السالفة كانت المناط في تقرير الحكم الإعرابي أو اختياره وترجيحه، ولم يكن خصوصُ النصّ المعالَج في بعضها بمانعٍ النحويَّ من استنباط حكم عام يُقاس في غيره؛ مما يدل على أنَّ المشاكلة لم تكن أداة محصورة في جزئية هذا النص لتدور في مورده وحده، بل كانت ضابطًا لما شابهَ هذا النصَّ في إجراء الحكم المقرَّر أو المختار عليه.

ب- محدِّدات الكلام ومَيَاسم البنية:

المراد بالمحدّدات كلُّ ما يعيِّن العدد والجنس والجهة ونوع الكلام خبرًا وإنشاءً، وأمَّا المياسم فهي اللواحق أو السوابق لبنية الكلمة مثل أل التعريف والتنوين وما بمنزلته. وقد كان ذلك مجالاً لظهور المشاكلة على هذا النحو الآتي:

(١/ب) العدد[١٩]:

- في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ﴾ (سورة البقرة:٢٨٥) قُرئ (كتبه) بالإفراد والجمع (الخطيب، ٢٠٠٠: ٤٣٢/١)[٢٠] ، فقال أبو علي الفارسي في قراءة الجمع: "والاسمان اللذان أحدهما قبله والآخر بعده مجموعان، فهذا يقوّي الجمع ليكون مشاكِلاً لما قبله وما بعده" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٤٥٩/٢)[٢١]. وكذلك في قوله تعالى: ﴿وآخَرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزواجٌ﴾ (سورة ص: ٥٨) بقراءة: (وأُخَر) (الخطيب، ٢٠٠٠: ١١٥/٨)[٢٢]، قال ابن خالويه: "والحجة لمن جَمَع أنه شاكل بالجمع بينه وبين قوله: (أزواج)" (ابن خالويه، ١٩٧١:

ص٢٨٠).

- في إضافة العدد إلى تمييزه "اختاروا لإضافة أدنى العدد إليه أدنى الجمع للمشاكلة" (السيرافي، ٢٠٠٨: ٨٤/٢، وحكاه عنه ابن سيده، المخصص ٩٩/١٧) ؛ مثل: ثلاثة أكلب، وخمسة أجمال، وثلاثة أحمرة، وعشرة غِلمة، ولم يأخذوا "بناء الكثير؛ لئلا يخرجوا عن التشاكل إلى التباين" (المرزوقي، ١٩٩٥: ص٤٤).

- امتنع تفريقُ الصفة إذا كان الموصوف اسم إشارة؛ مثل: مررتُ بهذين الرجل الطويل والرجل القصير؛ لأنّ الإشارة إنما توصف بالجوامد، والجوامد لا تحتمل الضمير الرابط بين الصفة والموصوف، وناب عن الرابط مشاكلةُ الجامد موصوفَه -أي اسم الإشارة- في الإفراد والتثنية والجمع، فلو فرّقتَ الصفة وجمعتَ الموصوف كما في المثال المذكور "لزالت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف" (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢١٣/١).

- منْع منتهى الجموع من الصرف لأنه جُمع مرتين مثل جمْع كلْب على أكلُب التي جُمعت على أكالب، فقام التكرار مقام علتين، "وحُمل (مساجد) ونحوه عليه لمشاكلته في زنته وامتناع جمعه (...) تنزيلًا له منزلتَه للمشاكلة" (ابن الحاجب، ٢٠٠٥: ١١٩/١).

- في النعت السببي يجوز الجمع والإفراد فتقول: مررتُ برجالٍ كرام آباؤهم، ومررتُ برجالٍ كريمٍ آباؤهم، "والتكسير أَولى مشاكلةً لِما قبله ولما بعده" (السيوطي، همع الهوامع ٨٨/٣) ، ويقول الصبّان: "ووجْهُ أفصحيّة التكسير إذا تَبِع جمعًا المشاكلةُ" (الصبان، ٢٠٠٧: ٩٥/٣).

(٢/ب) الجنس (التذكير والتأنيث):

- في تذكير أسماء العدد وتأنيثها أوجبوا تأنيث العدد من ثلاثة إلى عشرة -مفردةً- إذا كان للمذكر؛ "لأنَّ أصل العدد وأوله بالهاء، والمذكّر أوّل، فحَمَلوه على ما يحافظون عليه في كلامهم من المشاكلة" (أبو علي، ١٩٨١: ص٦٧).

- في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ ذَهَب الباقولي (الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٦٠)[٢٣] إلى أنَّ التاء جاءت في الفعل مع الفصل لمجاورة قوله تعالى: ﴿كَمَا بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ (كلاهما في سورة هود: ٩٤)[٢٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وتَغْشَى وُجُوهَهُمُ النَّارُ﴾ بالتاء مع الفصل لمجاورة قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ﴾ (سورة إبراهيم على الترتيب: ٥٠، ٤٨).

- في الأثر عن مواقيت الحج: (فهنّ لهنَّ ولِمَن أتى عليهن من غير أهلهنّ) يقول ابن مالك: الضمير الأول والثالث والرابع عائدة على المواقيت، "وأمّا الضمير في قوله: (لهن) فكان حقّه أن يكون هاءً وميمًا فيقال: هنّ لهم؛ لأنّ المراد أهل المواقيت، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنه أنّث باعتبار الفِرَق والزُّمَر والجماعات، وسبب العدول عن الظاهر تحصيل التشاكل للمتجاورَين، كما قيل في بعض الأدعية: "اللهم ربَّ السماوات وما أظللن، وربَّ الأرضين وما أقللن، وربَّ الشياطين وما أضللن"، واللائق بضمير الشياطين أن يكون واوًا، فجُعل نونًا قصدًا للمشاكلة" (ابن مالك، ١٩٨٥: ص١٣٢ والتخريج فيه).

- في جنس ضمير الشأن "زعم أهل الكوفة أنَّ المخْبَر عنه إذا كان مذكَّرًا فالضمير ضمير أمرٍ، وإن كان مؤنَّثًا فالضمير ضمير قصة، فتقول: كان زيدٌ قائمٌ، وكانت هند قائمةٌ، للمشاكلة" (ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٤١١/١) ، ورجّح أبو حيان تأنيث ضمير الشأن في حالات ثلاث؛ "لأنَّ مع التأنيث مشاكلةً تُحسِّن اللفظ مع كون المعنى لا يختلف" (أبو حيان، ١٩٩٨: ٢٧٦/٢)[٢٥].

(٣/ب) جهة الكلام:

- المشاكلة في جهة المتكلمين: قُرئ قوله تعالى: ﴿نَغْفِرْ لكُم خَطَاياكُم﴾ بالنون وغيره، "وحجّةُ من قال: ﴿نغفر لكم﴾ بالنون أنه أَشكَلُ بما قبله، ألا ترى أنَّ قبله: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ﴾ (كلاهما في سورة البقرة: ٥٨) فكأنه قال: قلنا ادخلوا نَغفرْ". (أبو علي، ١٩٩٣: ٨٥/٢) فتجده عدّ الاتفاق في جهة المتكلمين مشاكلةً.

- المشاكلة في جهة الغائب: قُرئت الآية: ﴿لَئِنْ أَنجَانَا﴾ بالغيبة، وبالخطاب: ﴿أنجَيْتَنا﴾. يقول أبو علي الفارسي في القراءة الأولى: "فأمّا حُجّةُ مَن قرأ: ﴿لَئِنْ أَنجَانَا﴾ فهي أنه حَمَلَه على الغيبة، وذلك قوله: (تَدْعُونَه) (لَئِنْ أَنجَانَا)، وكذلك ما بعده: ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ﴾ (كلها في سورة الأنعام: ٦٣، ٦٤، ٦٥) ، فهذه كلها أسماء غيبةٍ، فـ(أنجانا) أَولى من (أنجيتنا)؛ لكونه على ما قبله وما بعده من لفظ الغَيبة، وإذا كان مشاكلًا لِما قبله وما بعده كان أَولى" (أبو علي، ١٩٩٣: ٣٢٣/٣).

- المشاكلة في المخاطب: "ما كان قبله خطاب جُعل بالتاء ليكون الخطاب معطوفًا على خطابٍ مثله؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (كلاهما في سورة البقرة: ٧٤) فالتاء هنا حسن؛ لأنَّ المتقدّم خِطاب" (أبو علي، ١٩٩٣: ١١٣/٢). و(تَعملون) قُرئت بالياء والتاء (الخطيب، ٢٠٠٠: ١٣٢/١).

(٤/ب) الخبر والإنشاء:

- في قوله تعالى: ﴿ولا تُسْأَل عنْ أَصْحابِ الجَحِيمِ﴾ (سورة البقرة: ١١٩) قرأ نافع (تسأل) بالجزم، والباقون بالرفع (الخطيب، ٢٠٠٠: ١٨٣/١)، فيحتج أبو علي لهما، ثم يختم بقوله: "ومما يَجعلُ للفظِ الخبر -يريد الرفع- مَزيَّة على النهي أنَّ الكلام الذي قبله وبعده خبرٌ، فإذا كان أشكَلَ بما قبله وما بعده كان أَولى" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٢١٦/٢).

- في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ﴾ جاءت القراءة بفتح الراء وضمها، ولكلٍّ حجته، وقال أبو علي في الفتح: "وهو مفتوح لأنّ قبله أمرًا -يريد: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ (كلاهما في سورة البقرة: ٢٨٢)[٢٦]- ... فالفتح للجزم بالنهي أحسن" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٣٣٤/٢)[٢٧].

(٥/ب) التعريف و التنكير:

- اختار أبو علي في (خاتم) مِن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ أن يكون "اسم فاعل ماضيًا؛ ليكون معرفة؛ لأنّ قبله معرفة -أي: (رسول الله)- وحُكمُ المعطوف أن يكون مشاكلًا للمعطوف عليه" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٢٩٤/١)[٢٨].

- فسّر الزمخشري تنكير (ليال) في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿والفَجْرِ، وَلَيالٍ عَشْرٍ، وَالشَّفْعِ والوَتْرِ﴾ بأمرين أحدهما أنّ لامها لو عُرِّفت

لكانت عهديّة، والأحسن أن تكون اللامات المتجاورة متجانسة (الزمخشري، ١٩٨٦: ٧٤٦/٤)، وبيانُ ذلك أنَّ معنى "تجانس اللامات أن تكون كلُّها إمّا للجنس، وإمّا للعهد، والفَرض أنَّ الظاهر أنَّ اللامات في (الفجر) وما بعده للجنس، فلو جيء بالليالي معرفةً بلام العهد لَفَاتَ التجانس" (السمين، ١٩٨٦: ٧٧٩/١٠) أي: المشاكلة.

- في قول ابن ميّادة:

رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركًا شديدًا بأحناءِ الخلافةِ كاهلُه

أل في (الوليد) للمح الأصل، وأل في (اليزيد) "يكون دخولُها للمشاكلة" (الصبّان، ٢٠٠٧: ٢٦٨/١)[٢٩].

(٦/ب) بنية الكلمة:

- كسرُ الباء الجارّة مع موجبِ فتحِها أنّ "الباء عاملة الجرّ لا تكون إلا فيه، فألزموها الكسر لمشاكلةِ موضعها من الجرّ" (السيرافي ، ٢٠٠٨: ٨٨/١).

- قَطَع القُرّاء السبعة همزة (إلياس) ما عدا ابن عامر، وحجةُ القطع "أنه شَاكَل بهذه الألف أخواتها في أوائل الأسماء الأعجمية" (ابن خالويه، ١٩٧١: ص٢٧٧).

- قوله سبحانه: ﴿لا تَظْلِمُونَ وَلا تُظْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة: ٢٧٩) قُرئ بتقديم المبني للمعلوم على المبني للمجهول وتنعكس، وقال أبو علي: "ويرجح تقديم (لا تَظلمون) بأنه أَشْكَلُ بما قبله؛ لأنّ الفعل الذي قبله مسند إلى فاعل، وهو قوله: ﴿وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ﴾ (سورة البقرة:٢٧٩) فـ(تَظلمون) أشكَل بما قبله لإسناد الفعل فيه إلى الفاعل من (تُظلمون) المسند فيه الفعل إلى المفعول به" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٤١٤/٢)[٣٠].

ج- الموقع:

ويُعنَى هذا المبحث بما اقتضته المشاكلة بين العنصرين المجتمعين في موقع واحد، أو أكثر من عنصرين، وقد وقعتُ من ذلك على مواطن في كلامهم، منها:

- في (إذ) إذا كان ما بعدها ماضيًا "قبُح التأخير، لا يقولون: جئتك إذ زيدٌ قام، إلا مستكرهًا، مِن قِبل أنَّ (إذ) للماضي، فإذا كان في الكلام فعلٌ ماضٍ اختاروا إيلاءه إيّاها؛ لمطابقتها ومشاكلة معناها" (السيرافي، ٢٠٠٨: ٧٤/١)؛ وبناء عليه يُشكل الرضيّ (الرضي، ١٩٩٦: ٢٠١/٣) على مَن يجيز: "إذا زيدٌ يقوم" إذا كانت اسمية وليست بتقدير: يقوم زيد؛ لأنّ المشاكلة تقتضي إيلاء المضارع (إذا) التي للمستقبل، وهذا يَكشف عن اطّراد المشاكلة في "إذا" و "إذ" عند الرضيّ.

- رأسُ الآية موقعٌ رَتَّب عليه النحاة أحكامًا تحفظ المشاكلة المطلوبة في رؤوس الآيات، ومن ذلك قول الفرّاء في الآية: ﴿خَلَقَ الإنسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ (سورة الإنسان: ٢) "إنما هي (عَلَقَة)؛ لأنّ (الإنسان) في معنى جمْع، فذهب بالعَلَق إلى الجمع لمشاكلة رؤوس الآيات" (الفرّاء، ١٩٥٥: ٢٧٨/٣).

ومنه قول ابن خالويه في تنوين (سَلَاسِلا) (سورة الإنسان: ٤): "فالحجة لِمَن نوَّن أنه شاكَل به ما قبله من رؤوس الآي" (ابن خالويه، ١٩٧١: ٣٣٠، ٢٦٣).

ومنه أيضًا أنَّ الكوفيين عدُّوا ﴿طه﴾ (سورة طه: ١) آيةً؛ لأنَّ (طه) مشاكلة لرؤوس الآي التي بعدها بالألف، ... وعُدّ ﴿كهيعص﴾ (سورة مريم: ١) آية؛ لأنه يشاكل رؤوس الآي بعده بالإرداف" (الطوسي، ١٩٨٦: ٢١١/٦).

- وجوب المشاكلة في معنى التحقيق بين (أنّ) مشدَّدةً والفعلِ الداخل عليها؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهَ الحَقُّ المبِينُ﴾ (سورة النور: ٢٥) ، وقد أورد الزمخشري هذا في عنوان المبحث (الزمخشري، ١٩٩٣: ص٣٩٧) ، فشرَحَه ابن الحاجب بأنهم "لو أدخلوا عليها غير أفعال التحقيق لكان معها كالمضادّ، ألا ترى أنك لو قلت: أتمنى أنّك تقوم، لكان (أنك) دالًا على ثبوت ما في حيِّزه وتحقيقه، و(أتمنى) دالٌّ على توقُّعه، والشيء الواحد لا يكون متوقَّعًا حاصلاً، فالتزموا أن لا يُدخلوا أفعال التحقيق إلا على المشدَّدة لتحصل المشاكلة بينهما" (ابن الحاجب، ٢٠٠٥: ١٨٥/٢).

- الكوفيون في الشَّرط يقولون: انجزَم جواب الشرط على الجوار -أي جوار فعل الشرط المجزوم- لِما فيه من مشاكلة لفعل الشرط (العكبري، ٢٠٠١: ٥١/٢).

- صلةُ "أل" اسمُ الفاعل، مع أنّ الأصل في الصلة أن تكون جملة؛ "لإرادة المشاكلة بين هذه الألف واللام، والألف واللام التي للتعريف في قولك: الرجُل، فسبكوا من الجملة اسم فاعل ليوفّروا على الألف واللام ما يقتضيه من المفرد، والمعنى على ما كان عليه" (ابن الحاجب، ٢٠٠٥: ٤٦١/١).

- دخول "مِن" على "لدُن"، حيث كانت "من" لابتداء الغاية، و"لدن" كذلك، فلمّا تَشَاكَلا حسُن دخول "مِن" عليها" (القرطبي، ١٩٨١: ١٩٥/٥).

- الأحسن في فعل الشرط وجوابه بعد "إنْ" الجازمة أن يكونا مضارعين، "ثم أن يكونا ماضيَين للمشاكلة في عدم التأثير" (السيوطي، همع الهوامع ٥٥١/٢)[٣١]. ومن جانب آخر أفاد الفرّاء من المشاكلة بين إن الشرطية وإن المخففة في تفسيره وقوع الماضي دون المضارع بعد المخففة (ابنُ يعيش، ٢٠١٣: ١٣٦/٨).

د- الحذف:

- حذف النون في قوله تعالى: ﴿ولا تحْزَنْ علَيْهم ولا تَكُ في ضَيْق﴾؛ لأنَّ في سياق الآيةِ قولَه تعالى: ﴿ولم يَكُ مِنَ المُشْرِكِين﴾ (كلاهما في سورة النحل: ١٢٧، ١٢٠)، فحُذفت النون مشاكلةً، في حين جاء النون في سورة النمل: ﴿ولا تحْزَنْ علَيْهم ولا تَكُنْ في ضَيْق﴾، (سورة النمل: ٧٠) إذ لم يقع في سياقها حذف (الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٦١)[٣٢].

- حذفُ متعلَّق (باسم) في البسملة؛ لأنه "موطنٌ ينبغي أن لا يُقدَّم فيه سوى ذِكر الله فلو ذُكر الفعل -لاسيما وهو لا يستغني عن فاعله- كان ذلك مناقضًا للمقصود، فكان حذفُه مشاكلة اللفظ للمعنى" (السهيلي، ١٩٩٢: ص٤٣).

- قوله تعالى: ﴿والذينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (سورة يونس: ٢٧) مما قيل في توجيهها أنَّ خبرَ (جزاء) محذوف تقديره: لهم، ودلَّ على هذا التقدير قولُه: ﴿لِلذينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى﴾ (سورة يونس: ٢٦) "حتى تُشاكَلَ هذه بهذه" (أبوحيان، ١٩٩٣: ٤٥/٦)[٣٣].

- الآية: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بقراءة النصب تُوجَّه "بإضمار فعلٍ مشاكلةً للسؤال" (الغرناطي، ١٩٩٩: ١٢٠/١)، والنحاة على مراعاة المشاكلة بين السؤال والجواب تامًّا أو محذوفًا مقدَّرًا، وهو الأصل عندهم (الزركشي، ١٩٥٧: ٤٧/٤)[٣٤].

هـ- الربط:

هذه مواضع وردت فيها المشاكلة في مباحث العطف وغيره مما حقق الربط في الجملة العربية، ومن ذلك:

- اشتراطهم المشاكلة في العطف تَرتَّب عليه أمور منها[٣٥]:

١- قول ابن السرّاج: "إن قلتَ: لا يغفر الله له ويقطع يده، لم يجُز أن تجزم (يقطع)؛ لأنه لا يشاكل الأول؛ لأنّ الأول دعاء عليه، وإذا جزمتَ (يقطع) فقد أردتَ: ولا يقطعْ، فهذا دعاء له فلا يتفق المعنى، وإذا لم يتفق لم يجُز النسق" (ابن السرّاج، ١٩٨٧: ١٧٠/٢، ١٨٩/٢).

٢- في قولك: ما تأتيني فتُحدِّثني، بنصب تحدّث، يُقدَّر المصدر: منك إتيانٌ كثير ولا حديث منك، "جعلوا الأول في تقدير مصدر وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر الظاهر، وجعلوا الثاني مقدَّرًا بمصدر ليس بظاهر..، وكان التغيير والتقدير والعدول عن الظاهر دلالةً على المعنى المقصود، (...) وجُعل التغيير لهما كالمشاكلة بينهما واكتُفي بذلك" (السيرافي، ٢٠٠٨: ٢٣١/٣).

٣- في الآية: ﴿فَلا خَوفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُم يَحْزَنُونَ﴾ (سورة البقرة: ٣٨) يجعل العكبري رفع (خوف) وتنوينه "أوجه من البناء على الفتح لوجهين: أحدهما أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع وهو قوله: (ولا هم)؛ لأنه معرفة و(لا) لا تعمل في المعارف، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك لتتشاكل الجملتان" (العكبري، ١٩٧٦: ٥٥/١)[٣٦].

٤- لا يستقيم أن تعطف على معرفة نكرةً؛ منه قولك: جاء زيدٌ ورجلٌ، إلا أن تخصص فتقول: ورجلٌ آخر(الزركشي، ١٩٥٧: ١٠٢/٤)[٣٧].

٥- في قولك: ما أنت زيدٌ فتكرمه، يجب القطع أو العطف، "والقطع أحسن؛ لأنَّ العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطفُ جملة فعلية على اسمية" (السيوطي، همع الهوامع ٢٤٦/٢).

- نيابة العاطف عن الجارّ للتشاكل، وذلك في قولهم: أنت أعلمُ ومالُك، "فالوجه فيه أنَّ الأصل: بمالك، ثم أُنيبَت الواو مناب الباء قصدًا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي، ونظيره: بعتُ الشاء شاةً ودرهمًا، والأصل: شاة بدرهم" (ابن هشام، ٢٠٠٢: ٤٤٦/٦-٤٤٧)[٣٨].

الثالث: الإطار النظري للمشاكلة[٣٩]

ما يمكن أن يساعد على صياغة هذا المبحث يَكثر في كلام النحاة في موضع واحد من مظان استعمالهم المشاكلة وهو الاشتغال، وهذه سمة تتكرر في ظواهر نحوية مختلفة، كما أنها تجعل انتزاع النمط النظري للظاهرة النحوية المراد دراستها أمرًا غير يسير، وقد حاولت في سبيل ذلك أن أستنبط من سائر المظان ما يمكن به استكمال هذا الإطار النظري أو توضيحه.

١- مفهوم المشاكلة: يمكن تعريفها بأنها خاصةٌ يَتَّفق أو يَتشابه فيها عنصران لُغويّان فيُحمَل أحدهما على الآخر توجيهًا أو تعليلا[٤٠]. فالمشاكلة بين التوجيه والتعليل، فأمّا التوجيه فيُستعمل في معالجة النص المسموع كالقرآن والحديث والمنقول عن العرب، فما يجده النحويُّ من ظاهرة في هذا المسموع فهو يسعى إلى توجيهها بوسائل منها المشاكلة، حيث تجده يرصد سمة الاتفاق بين هذا المسموع موضع النظر والنمط المتفق على صحته بين النحاة؛ ليُلحِق هذا بذاك، ولا ينحصر هذا الإجراء فيما تضمّنه هذا المسموع من مخالفة أو عدولٍ نحويّ، بل هو يستعمل المشاكلة فيما عُدل فيه عن وجهه، وفيما استقام على المستعمل الكثير من كلامهم، وهو يريد بذينك حِفظَ الاتساق في الأمرين: ما وافق وما خالف؛ لذلك كانت المشاكلة أكثر ما تَرِد في الاحتجاج للقراءات القرآنية على اختلاف ترجيح النحاة لها، فهي حاضرة عندهم أحيانًا في قراءتين للحرف الواحد، وليس في أي منهما عدول أو قلة، كما أنها واردة في غير ذلك من القراءات.

وأمّا مجيئها علةً فهو أمر يقع على مستويين: فتارة يوردونها عِلةً أولى للحكم النحوي؛ مثل ما ورد في الاشتغال والنداء والصفة والاستثناء ونصب الفعل بعد الفاء وغيرها مما سلف ذكره، وتارة أخرى ترِد علةً ثانية؛ مثل تعليل اختيار الفتح في الممنوع من الصرف، وحملِ الأسماء على الأفعال والعكس في الإعمال، وتخصيص الفاعل بالضمة وغيرها.

ومن الواضح أنّ شِقّ التعليل في المشاكلة قد غلب عليها لدى بعض الدراسين، مما جعلهم يحصرونها فيه، كما تجد ذلك في المعاجم التي ذكرت المشاكلة في مداخلها (بابتي، ١٩٩٢ ٦٨١/٢، والسيوطي، ١٩٧٦: ١١٥)، ولكنّ الأقرب إلى الحق أنها في استعمال النحاة أوسع من أن تُحصَر في وظيفة التعليل وحدها على الرغم من كثرة ذلك في كلامهم، وفيما سبق ذكره من مظانها غنى عن إعادته.

٢- أهميتها في العربية في نظر النحاة تظهر في بعض عباراتهم، فهم يرون العرب "يطلبون المشاكلة ويلزمونها" (أبوعلي، ١٩٩٣: ٤٦٤/٢)، ويحافظون عليها في كلامهم ويراعونها (أبوعلي، ١٩٨١: ٦٧، وأبوعلي، ١٩٩٣: ٣٦١/٣)، ويؤْثِرونها على غيرها (السيوطي، همع الهوامع ٢٣٧/٢) ، بل إنهم بنَوا كلامهم على اعتبار حكمها والمحافظة على أن تجري الأبواب على سَنَن واحد (الأنباري، ١٩٨٧: ١١/١). أي أنهم يرونها من مقاصد العرب في صياغة كلامهم على هذا النحو، ومن هنا أوقعها النحاة في العلل، فهي باعثٌ يسوق الكلام على هذا النحو في العربية.

٣- سمات المشاكلة:

أ- بين اللفظ والمعنى: قد يَسوق مصطلحُ المشاكلة الذهنَ إلى أنها عند النحاة ظاهرةٌ لفظية، ولكنّ ذلك لا يستقيم لنا لو رجعنا البصر في الحالات السالفة من المشاكلة، فكما نجد كثيرًا منها لفظيًّا نجد جملة أخرى تقع في جانب المعنى، فمِن ذلك المشاكلةُ في أَوَّليّة الفاعل مع أولية الضمة، والعددِ، وأوَّليّة المذكَّر والعدد، والجهة في الكلام، والخبر والإنشاء[٤١]، والتعريف، والمشاكلة في زمن العنصرين المتلازمين في الموقع مثل"إذا" والفعل بعدها، و "إنّ" والفعل الداخل

عليها، ودخول "مِن" على "لدن"، وبعض حالات العطف مثل الأولى والثالثة، وغير ذلك[٤٢]. فهذا يدل على أنّ النحاة لم يقصُروا المشاكلة على اللفظ، بل تخطَّوه إلى المعنى، ومن هنا يتبيّن أنّ السيرافي لم يَقصد تعيين مجال المشاكلة على نحو مطلق في قوله: "اعلم أنَّ العرب إذا ذكرَت جملةَ كلام اختارت مطابقةَ الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني" (السيرافي، ٢٠٠٨: ٣٨٤/١)، بل هو يتكلم في مجال المشاكلة بين الجملتين التي وقع بينهما العطف في باب الاشتغال كما يشهد بذلك تتمة كلامه[٤٣]. فنَخلص مما سبق أنّ المشاكلة استعملها النحاة في مجالَي اللفظ والمعنى.

ب- ليست منوطة بسياق الجملة، فعلى الرغم من أنّ أكثر الحالات السابقة قد تَزجونا إلى الظن أنّ المشاكلة منوطة بسياق الجملة، غير أنّ بعض كلامهم يدل على أنهم خرجوا عن ذلك إلى سياق النص، بل إلى أكثر من ذلك، مثل احتجاج ابن خالويه لقطع همزة (إلياس) عند أكثر القُراء بمشاكلتها مثيلاتها في أوائل الأسماء الأعجمية (ابن خالويه، ١٩٧١: ص٢٧٧)، فلم يتقيد بسياق الجملة في الآية موضع النظر ولا سياق السورة، وكذلك بعض ما حمَله أبو علي الفارسي على المشاكلة من الآيات (أبوعلي، ١٩٩٣: ٤٦٤/٢، ٣٦١/٣). وقد يدل ذلك على أنها محكومة بمفهومها أكثر مما يحكمها موضعُها أو سياق نصها.

ج- كثْرتها كما دلّت عليها الحالات التي سبق التمثيل بها، وكان ذلك واضحًا للنحاة، يشهد بذلك قول ابن مالك: "والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير" (ابن مالك، ١٩٨٥: ص١٣٢)، فإذا كان أحد أشكالها كثيرًا، فكيف بجملتها؟

٤- عوامل قرّر النحاة تأثيرها في المشاكلة، فمن ذلك أنهم يرون للقُرب والبُعد تأثيرًا في المشاكلة قوةً وضعفًا (ناظر الجيش، ٢٠٠٧: ٢١٤١/٥)، وضعفُها يجيز إهمالها (ابن مالك، ١٩٩٠: ٢٨٢/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢٥٤/٢)، وهي تَقوى وتَجود إذا تحقَّقت في اللفظ والمعنى (السيرافي، ٢٠٠٨: ٤٨/٢)، ومِن ذلك أيضًا أنهم يرونها مقدَّمة ومختارة لكنها غير لازمة إذا وقعت في مواقع دون أخرى (ناظر الجيش، ٢٠٠٧: ١٦٠٣/٤)، ثم إنَّ بعض النحاة جعلوا بعض صورها أقيس من صورها الأخرى، فكأنَّ المشاكلة عندهم ليست في مستوى واحد (الأنباري، ١٩٨٧: ١٣/١)، بل متفاوتة، فيرتَّب على ذلك الترجيح فيما بينها في بناء الحكم واختياره، ويَقرب من ذلك تأثُّر فاعلية المشاكلة في الحكم أحيانًا بمقارنتها بعامل آخر كما فعل الصبّان حين قارن بين المشاكلة ومراعاة عدم الحذف (الصبان، ٢٠٠٧: ١٢٢/٢)، أو الرضيّ في تقديم الهمزة على المشاكلة في اقتضاء النصب (الرضي، ١٩٩٦: ٤٥٩/١).

٥- أثُرها: إذا تتبَّعنا تاريخ الاحتجاج للقراءات القرآنية وجدنا هذا الاحتجاج يقوم على أصلين: أحدهما الاحتجاج الخارجي بمضاهاة القراءة بما ورد عن العرب، والآخر داخلي يتمثل في إيراد لفظ قرآني أو تركيب قرآني آخر يوافق الموضع الذي يُحتجّ له، وكلا الأصلين مشاكلة بين الطرفين اعتمُد فيها لبيان اختيار الأخير أو صحته على ثبوت الأول، فمِن أمثلة ذلك أنَّ أبا عمرو بن العلاء يحتج لقراءته: ﴿مِنسَاتَهُ﴾ (سورة سبأ: ١٤) بلا همز بقوله: "وجدتُ لها في كتاب الله أمثالاً: ﴿هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ (سورة البينة: ٧) و ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ (سورة التكاثر: ٦)"، ويَحتج لقراءته: ﴿تُصْلَى نَارًا حَامِيَةً﴾ (سورة الغاشية: ٤) بالبناء للمفعول بأنَّ في الآية التي بعدها قوله تعالى: ﴿تُسْقَى﴾، واحتَجّ لقراءته: ﴿سُجِرَتْ﴾ (سورة التكوير: ٦) بتخفيف الجيم بقوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ (سورة الطور: ٦) (بوعباس، ٢٠١٦: ص ٢١).

وهكذا تجد المشاكلة هي أداة احتجاجه لما اختاره في قراءته في هذه الحروف، وقد استمر تالوه من النحاة الذين عملوا على الاحتجاج للقراءات القرآنية في مصنفاتهم[٤٤]، ودونك كتاب الحجة لأبي علي الفارسي وكتاب علل القراءات السبع لابن خالويه وكتب الاحتجاج لِمَن بعدهما لترى ذلك جليًا، مما يوضح لك المساحة الكبيرة التي أخذتها المشاكلة في هذا الجهد النحوي الكبير، الذي انتقل بعد ذلك إلى كتب التفسير.

وللمشاكلة على مستوى أصول النحو أثرٌ آخر يتمثل في إثرائه التعليل النحوي كما أشرت إليه في مفهوم المشاكلة، وقد اتسعَت إثر ذلك مواضعُ الاتساق بين أجزاء الجهاز التفسيري الذي بناه النحاة في النحو العربي، ولم ينحصر التعليل بالمشاكلة في مستوى واحد، بل تجدها موظَّفة في كلامهم في التعليل الأَوّليّ -أو بمصطلحهم: العلة الأولى- كما تجدها في التعليل اللاحق المبني على الأَوليّ[٤٥]، وهذا يدل على عمق عنصر المشاكلة في الفكر النحوي العربي، ومدى عناية النحاة باستعمالها في ترابط الأحكام النحوية، وفي اتصال التعليلات قدر الإمكان.

وهذا الأخير يفضي بنا إلى أثر ثالث يتحقق أحيانًا بمراعاة النحويّ للمشاكلة عند توجيهه النص، وهو أنَّ المشاكلة بين عناصر التركيب في المعنى النحوي الذي تُحمل عليه أو يُعيَّن لها إنما يراد به أن "يكون الكلام أبعد من الإلغاز والتعمية" (الزمخشري، ١٩٨٦: ٧٤٦/٤) ، أي أنّ هذه العناصر اللغوية حينما يُشاكَل فيما بينها في المعنى النحوي فإنَّ التركيب يكون أوضح في أداء معناه، وأجلى في دلالته، ولا يَبعد أن يكون هذا الأثر هو ما حمل سيبويه على اختيار النصب في المشغول عنه في الجملة المعطوفة على الفعلية؛ كما مرَّ ذلك في أول البحث[٤٦].

الخاتمة:

نخلص من هذا البحث إلى النتائج الآتية:

١- المشاكلة تُعدّ مظهرًا من مظاهر علاقة المشابهة التي عُني علماء العربية بها في أكثر من مستوى في مستويات دراستهم للغة، سعيًا منهم إلى بلوغ الوحدة فيما بين هذه المستويات.

٢- التعليل النحوي يحتاج إلى تتبع علله ورصد تطبيقاتها في أكثر مواضعها لتكتمل لنا صورة الجهاز التفسيري الذي شيّده النحاة في علم أصول النحو، ويَظهر فيه مدى اتصال العلل بعضها ببعض، وهذا لا يتحقق بذِكر المثال والمثالين في كل علة.

٣- المشاكلة -مفهومًا ومصطلحًا- قوِيَ على يد أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، ثم بلغ ذروته عند جامع العلوم الباقولي وقلّ ذكره عند لاحقيه.

٤- على الرغم من عناية النحاة بالمصطلح النحوي وحدّه، إلا أنه قد فاتَهم ذِكر مصطلحات نحوية وتعيين مفهوماتها في مصنفاتهم

المصطلحية وغيرها، وهي تحتاج إلى رصد ودراسة تكمل صورة الدرس النحوي التراثي.

الهوامش:

١- وانظر: السيوطي، ١٩٩٦ الإتقان: ١١٢/٢، والدسوقي، ٢٠٠٧: ٣٦/٤.

٢- لم أظفر بالاطلاع على شيء منها إلا بحث ماهر هاشم، وكتاب د.حسن الملخ، وأمّا الباقي فعرَفتُ عنواناتها من الشبكة العنكبوتية.

٣- ولا أدّعي أنه أول استعمال أو أقدمه في تاريخ النحو.

٤- واستعمل النحاة لما يقابل المشاكلة ألفاظ: المخالفة والتخالف والتباين. انظر ابن الشجري، ١٩٩٢: ٥٨/٢، والمرزوقي، ١٩٩٥: ص٤٤، والصبان، ٢٠٠٧: ١٢٢/٢.

٥- واخترت نص ابن السراج لوضوح عبارته، ومعناه في: سيبويه، ١٩٨٨: ٨٨/١، والسيرافي، ٢٠٠٨: ١٤٣/٣، ١٤٤، وابن جني، ٢٠١٠: ص٣٥٣، وابن الشجري، ١٩٩٢: ٨٥/٢، والعكبري، ٢٠٠١: ٤٦٩/١، وابن هشام، ١٩٧٩: ١٧١/٢، والسيوطي، الهمع: ١٣٤/٣.

٦- (حتى) هنا عاطفة، و(ضربته) توكيد، ويجوز أن تكون ابتدائية والفعل تفسيرًا. وابن عصفور يمنع عدَّها عاطفة، ويبني على ذلك عدم اشتراط العطف بين المتشاكلتين في الاشتغال. ابن عصفور، شرح الجمل ٣٦٨/١.

٧- وانظر مثالاً آخر (زيد قام وعمرو قعد عنده) في: الصبان ١٣٢/٢.

٨- وسمّاها السمين الحلبي بذات الوجهين. السمين، ١٩٨٦: ١٥٤/١٠.

٩- ومثله أبو حيان، ١٩٩٣: ١٨٨/٨، والعبارة فيه محرَّفة.

١٠- وأصل التوجيه من: الزجّاج، ١٩٩٤: ١٣٠/٥. وانظر نصوصًا أخرى في الباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٠ وما بعدها.

١١- ومرّت الإشارة إلى أنّ ابن عصفور لا يشترط العطف في المشاكلة في الاشتغال، "بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف". شرح الجمل ٣٦٨/١.

١٢- ومثله في: المهدي، ٢٠٠٣: ٣٢٠/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٣٤/٣. وفي المسألة خلاف قديم، انظر الأقوال في الشاطبي ٢٠٠٧: ٣٠٨/٥.

١٣- وسُمّيت هذه الأخيرة فتحة المشاكلة، وفي: (يا أيها الجنديُّ) ضمة المشاكلة، انظر بابتي، ١٩٩٢: ٥٨٤/١، ٧٥٨/٢.

١٤- وأجازوا فيه النصب أيضًا. انظر سيبويه، ١٩٨٨: ٣٣٦/٢، وابن عصفور، شرح الجمل ٢٦٤/٢.

١٥- لم أهتد إلى قائله.

١٦- وقال ابن عطية في هذا: "وهكذا تَحسُن المشاكلة في كلامهم". ابن عطية،٢٠٠٢: ص٢٦٧.

١٧- وانظر مثالاً آخر على المشاكلة في تفسير الوجه واختياره في باب لا النافية للجنس وكلا وكلتا: العكبري، ٢٠٠١: ٢٣٦/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٣٨/٣.

١٨- كذا، والصواب: أولى، وستتكرر.

١٩- جمعتُ في هذا المبحث ما كان من العدد أي الأعداد ١، ٢، .. وما كان من العدد في المفهوم النحوي أي الإفراد والتثنية والجمع.

٢٠- قرأ بالجمع نافع وابن كثير وعاصم وأبوعمرو وابن عامر، وقرأ بالإفراد حمزة والكسائي وغيرهما.

٢١- ولم يمنع أبو علي الإفراد. وفي ابن خالويه، ١٩٧١: ص٨١: "شاكَلَ بين اللفظين وحقّق المعنى".

٢٢- وهي قراءة أبي عمرو وغيره.

٢٣- وقد ذكرها هنا بلفظ المطابقة، غير أنّ كلامه هذا ورد في باب عنوانه المشاكلة.

٢٤- ومما يعضد ذلك قوله قبل ذلك في السورة نفسها: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ (٦٧) كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلا بُعْداً لِثَمُودَ﴾ فجاء بالتذكير حين لم يأت بعده التأنيث.

٢٥- والحالات: إذا ولي الضميرَ مؤنَّثٌ، أو مذكرٌ شُبِّه به مؤنَّث، أو فعلٌ مسندٌ إلى مؤنّث. وتابعه السيوطي في همع الهوامع ٢٧٣/١.

٢٦- تفصيل القراءتين وغيرهما في الخطيب، ٢٠٠٠: ٤٢٢/١.

٢٧- وانظر مثالين آخرين فيه ٢٢٠/٢، وفي: العكبري، ١٩٧٦: ١٥٧/١.

٢٨- وأخذ به الباقولي، ٢٠١٦: ص٢٩٣.

٢٩- وانظر مثالا آخر في المشاكلة في التعريف والتنكير في: السيرافي، ٢٠٠٨: ١٥٢/٣.

٣٠- وانظر أمثلة أخرى فيه ٣٦١/٣، وفي السيرافي، ٢٠٠٨: ١٥١/١، والباقولي، ٢٠١٦: ص٦٤٦، وابن الجوزي، ١٩٨٧: ٦٣/٣.

٣١- ومثله في ٣٧٠/٢، والسبكي، ٢٠٠٣: ٣٣٤/١.

٣٢- وانظر فيه ص٦٧٠ مثالاً آخر على الحذف مشاكلةً.

٣٣- حكى هذا القول عن الحوفي.

٣٤- وحكى عن ابن مالك مخالفة ذلك في مثل: مَن قرأ؟ فتجيب: زيد، فيعدّه من باب حذف الفعل على جعل الجواب جملة فعلية. وانظر مثالاً آخر على الحذف مشاكلةً في: السيوطي، همع الهوامع ١٣/٢.

٣٥- وتدخل هنا حالتان أخريان هما ما يقع في الاشتغال مثل: رأيت زيد وعمرًا كلمته، وعطفُ المضارع على جواب الشرط المجزوم، وسلف ذكرهما في حالات (الحكم الإعرابي ورتبته) لوقوع الاختيار في حكم كل منهما، فاجتنبت التكرار هنا.

٣٦- والوجه الثاني من جهة المعنى.

٣٧- ومن ذلك أنّه يحكي في الموضع نفسه عن بعض النحاة منع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه.

٣٨- وقال الأمير في شرحه عبارة (التشاكل اللفظي): "أي في الإعراب بين أعلم ومال". الأمير، حاشية الأمير ١٦٨/٢.

٣٩- أخّرت هذا المبحث لافتقاره إلى المبحث السابق في تعيين صورته.

٤٠- هذا التعريف يصلح أيضًا للمشاكلة الصرفية التي أخرجت من البحث.

٤١- مما يدل على أنَّ المناط فيهما ليس لفظيًا أنَّ الجملة بالألفاظ نفسها تُعَدّ تارةً خبريةً وأخرى إنشائية، وما ذلك إلا بمناط المعنى.

٤٢- انظر سعي أبي علي في توجيه الآية الواحدة تارة بالمشاكلة اللفظية وتارة أخرى بالمشاكلة المعنوية، أبو علي، ١٩٩٣: ٣٣٣/٢-٣٣٤.

٤٣- بل هو يقرر المشاكلة في اللفظ والمعنى في موضع آخر من كتابه، انظر السيرافي ٢٠٠٨: ٤٨/٢.

٤٤- بل تجد أكثر من ذلك كما في انتقاد الفرّاء لحمزة في تركه المشاكلة في الإمالة في قراءته، وكذلك قول الباقولي في الآية: {وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ} [الأنعام/١١٩] إنها قُرئت (فَصّل) و(حَرّم) كلاهما بالفتح، وكلاهما بالضم، وبفتح (فصّل) وضم (حرّم)،

وليس في القسمة ضم (فصَل) وفتح (حرَم)؛ لأنها تُسقط المشاكلة. الفرّاء، ١٩٥٥: ٢٦٦/٣، والباقولي، ٢٠١٦: ص١٦٢٠، وانظر مثالًا آخر فيه ص٦٤٣.

٤٥- انظر مثلًا حالة (تفسير البناء) وغيرها من الحالات التي أسلفتها في مبحث (مظان المشاكلة)، وانظر أيضًا في: عبد الدايم، ٢٠٠٦: ص٢٥.

٤٦- وانظر السيرافي، ٢٠٠٨: ١٤٥/٣، ١٤٨.

المراجع:

الأمير، محمد، ب ت، حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، ١٩٨٧، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

بابتي، عزيزة فوال، ١٩٩٢، المعجم المفصل في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت.

الباقولي، على بن الحسين، ٢٠١٦، جواهر القرآن ونتائج الصنعة، حققه د. محمد الدالي، تحت الطبع، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت.

الباقولي، على بن الحسين، ١٩٩٥، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق د. محمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٨٨، شرح أبيات مغني اللبيب، حققه عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.

ابن جني، أبوالفتح عثمان، ٢٠١٠، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق حسين بوعباس، مركز الملك فيصل، الرياض.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، ٢٠٠٥، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق د. إبراهيم عبد الله دار سعد الدين، دمشق.

خليفة، حاجي، ١٩٩٢، مصطفى، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت.

أبوحيان، محمد بن يوسف، ١٩٩٨، التذييل والتكميل ج ٢، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.

أبوحيان، محمد بن يوسف، ١٩٩٣، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، ١٩٧١، الحجة في القراءات السبع، تحقيق د. عبد العال سالم، دار الشروق، بيروت.

الخطيب، عبد اللطيف، ٢٠٠٠، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة، دمشق.

الدسوقي، محمد، ٢٠٠٧، حاشية على مختصر المعاني، المكتبة العصرية، بيروت.

الرضي، محمد بن الحسن، ١٩٩٦، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

الرضي، محمد بن الحسن، ١٩٧٥، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرَين، دار الكتب العلمية، بيروت.

الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، ١٩٩٤، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة.

الزركشي، محمد بن عبد الله، ١٩٥٧، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

الزمخشري، محمود بن عمر، ١٩٨٦، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمر، ١٩٩٣، المفصّل، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت.

السبكي، علي بن عبد الكافي، ٢٠٠٣، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية ، بيروت.

ابن السرّاج، محمد بن سهل، ١٩٨٧، الأصول في النحو، تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ١٩٨٦، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله ١٩٩٢، نتائج الفكر في النحو، حققه عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان، ١٩٨٨، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، ب ت، المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

السيرافي، أبوسعيد الحسن، ٢٠٠٨، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ١٩٩٦، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ١٩٨٥، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق د. عبد الإله نبهان وآخرين، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، ١٩٧٦، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن - ب ت، همع الهوامع، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، ٢٠٠٧، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

الصبان، محمد بن علي، ٢٠٠٧، حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت.

الطوسي، أبو جعفر، ١٩٨٩، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب، مكتب الإعلام الإسلامي.

بوعباس، حسين، ٢٠١٦، موقف نحاة طور النشأة من الشاهد القرآني، مجلة العلوم الإنسانية، الكويت العدد ١٣٦.

عبد الدايم، محمد عبد العزيز، ٢٠٠٦، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح.

ابن عطية، عبد الحق بن عطية، ٢٠٠٢، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، بيروت.

العكبري، أبو البقاء، ١٩٧٦، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

العكبري، أبو البقاء، ٢٠٠١، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د.غازي طليمات، دار الفكر، دمشق.

أبو علي، الحسن بن أحمد، ١٩٩٣، الحجة للقرّاء السبعة، حققه بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون، دمشق.

أبو علي، الحسن بن أحمد، ١٩٩٠، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق د. عوض القوزي، القاهرة.

أبو علي، الحسن بن أحمد، ١٩٨١، التكملة، تحقيق د. حسن فرهود، جامعة الرياض، السعودية.

الغرناطي، محمد بن أحمد بن جزي، ١٩٩٩، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

الفراء، يحيى بن زياد، مصورة عن ط ١٩٥٥- ١٩٧٢، معاني القرآن، تحقيق أحمد نجاتي وآخرين، دار السرور، مصر.

الفهيد، جاسم، ٢٠١٢، أسلوب المشاكلة دراسة بلاغية، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، مجلد ٧٢، ع ٢.

القرطبي، محمد بن أحمد، ١٩٨١، (تفسير القرطبي) الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين، ٢٠١٠، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن مالك، جمال الدين، ١٩٩٠، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة، القاهرة.

ابن مالك، جمال الدين، ١٩٨٥، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع والتوضيح، تحقيق د. طه محسن، إحياء التراث الإسلامي، العراق.

المرادي، ابن أم قاسم، ٢٠٠٣، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، بيروت.

الملخ، حسن، ٢٠٠٠، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق للنشر، الأردن.

المهدي، صلاح بن علي الزيدي، ٢٠٠٣، النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. محمد جمعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف، ٢٠٠٧، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ١٩٧٩، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، ٢٠٠٢، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

ابن يعيش، يعيش بن علي، ٢٠١٣، شرح المفصل، تحقيق د. إبراهيم عبد الله، دار سعد الدين، دمشق.